

الدولة المهدية في السودان (26 يناير - 22 يونيو 1885م)

أ. مشارك - جامعة سنار

د. عادل علي وداعة عثمان

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التاريخ السياسي للدولة المهدية في الفترة من 26 يناير 1885 إلى 22 يونيو 1885 وهي الفترة التي تولى فيها محمد أحمد المهدي قيادة الدولة بعد تحرير الخرطوم، والفترة رغم قصرها إلا أنها تعطي مؤشرات للطريقة والأسلوب اللذين أدار بهما المهدي الدولة في تلك المرحلة التاريخية المهمة، ففي مجال السياسة الداخلية بذل المهدي مجهوداً كبيراً في تأسيس مؤسسات لحكم البلاد، مثل القيادة العليا للدولة، ومجلس الأمناء، والتخطيط الاقتصادي، وتنظيم حركة المجتمع والشارع السوداني وصولاً إلى الدولة الرسالية المتكاملة، فضلاً عن محاولة ربط البلاد بالمجتمع الإقليمي والدولي وفق فلسفة وأيديولوجيا الثورة المهدية، واتبعت الدراسة منهج البحث التاريخي والوصفي لإجلاء الحقائق وتحليلها، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المهدي استطاع أن يؤسس نظاماً ومؤسسات مركزية لإدارة الدولة، وتوصي الدراسة بأهمية البحث والتنقيب في تاريخ الدولة المهدية، واتبعت الدراسة منهج البحث التاريخي والوصفي لإجلاء الحقائق وتحليلها ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المهدي استطاع أن يؤسس نظاماً ومؤسسات مركزية لإدارة الدولة وتوصي الدراسة بأهمية البحث والتنقيب في تاريخ الدولة المهدية.

Abstract

This study aimed at emerging the political history of the Mahadia country From the 26 of January 1885 to 22 June 1885 when Mohammed Ahmed Al Mahdi took the leadership of The country of the deliberation of Khartoum. Though it was short this period gives indications of the way and method Al Mahdi used to rule the country in that important political period .in the internal politic Al Mahdi exerted a great effort in founding institution for ruling the country such as : the country higher administration

and the municipal council and economic planning and regulating the movement of the Sudanese Society to arrive at model perfect country .in addition to that efforts were also made to link the country with the international Community according to the Mahdi revolution philosophy and ideology .The study followed descriptive and historical methodology to view and analyze the facts .The prominent result of this study is that Al –Mahdi establihed system of centralized Institution for the management the stats . the study recommends the importance of the research and to carry out more studies on the history of Mahdist state .

مقدمة :

ولد محمد أحمد بن عبدالله (المهدي) في عام 1843م في جزيرة لبب في منطقة دنقلا بشمال السودان، في أسرة تعمل في صناعة المراكب وفي عام 1850م هجرت الاسرة موطنها واتجهت جنوباً واستقرت في كرري شمال ام درمان وواصلت الاسرة عملها في صناعة المراكب . تلقى محمد أحمد حظاً من التعليم في خلاوي الخرطوم ثم التحق بمعهد كترانج وتتلّمذ على يد الشيخ الأمين الصويلح وارتحل منه الى خلاوي الغبش في بربر حيث انضم الى تلاميذ الشيخ محمد الخير عبدالله خوجلي . لقد تميزت هذه الفترة من حياة محمد أحمد والتي امتدت حتى عام 1865م ، بنشاط علمي دافق ،ومن ثم انضم محمد أحمد الى الطريقة السمانية على يد قطبها الاستاذ محمد شريف نور الدائم حتى نال الاجازة فيها واتخذ له مكاناً قصياً على النيل الأبيض واكتسب شهرة عظيمة بسبب زهده وتقشفه كرجل صالح وفي يونيو 1881م اعلن مهديته .

بعد هجرة واستقرار المهدي* واتباعه في جبل قدير في أكتوبر 1881م، بدأ في وضع التدابير الأولية لشكل الدولة والنظام المراد تطبيقه، وقد وفرت تلك الهجرة استراتيجية تنظيمية للثورة وهي في طور مراحلها الأولى، كما أنّ الانتصار الذي تحقّق على حملة راشد بك أيمن ويوسف باشا الشلاي، شكّلا بداية لتطبيق أسس الدولة الجديدة، وجاء تحرير الأبيض في يناير 1883م والذي ترتب عليه أن دان كل أقليم كردفان للمهدي، وأضحى الأبيض عاصمة للدولة، فشرع المهدي في ترتيب وتنظيم دواوين الحكومة الجديدة⁽¹⁾ .

إنّ فكرة المهديّة وفلسفتها قائمة على ثلاثة أصول، فكرة المهدي المنتظر وهو الشخص الذي يظهر في آخر الزمان ليملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً،

ويقيم دولة العدل والمساواة وسيادة القانون، والأمام هو الشخص المناط به قيادة الأنصار المؤمنين به بحكم الواقع قيادة كاملة وشاملة دينية ودينيوية، ثم هناك الخلافة وهي أمر مرتب وموضوع على نمط مراتب الصوفية، فالمهدي وضع أتباعه في مراتب متفاوتة⁽²⁾، فمنذ الوهلة الأولى تشبه المهدي بالرسول ﷺ في جميع أعماله وأفعاله وجعل غايته إعادة الإسلام ودولته إلى ما كانت عليه في صدر الإسلام فنظم حكومته على ماتقتضيه هذه الغاية في كل النظم السياسية والإقتصادية والعسكرية والتشريعية⁽³⁾.

وقد لخص المؤرخ نعوم شقير الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة المهدية في العنف الذي لازم العهد التركي المصري منذ بدايته وخاصة حملات الدفتر دار الانتقامية لمقتل اسماعيل بن محمد علي باشا في أكتوبر 1822م والتي زرعت الاحقاد في نفوس السودانيين تجاه الاتراك، والضرائب الباهظة التي فرضت على الاهالي والطريقة الوحشية في جمعها، وسياسة التمييز والمحاباة التي اتبعتها الاتراك والمعروفة بسياسة فرق تسد، ومنع تجارة الرقيق وبمنعها انضم تجارها إلى المعارضة فشكّلوا رصيماً نوعياً جديداً.

ويضاف إلى تلك الأسباب العامل الديني الذي كان محركاً أساسياً للثورة. وساعدت عوامل مهمة على نجاح الثورة منها استخفاف الحكومة في الخرطوم بشأن محمد أحمد وضعف الحاميات العسكرية وبعدها عن بعضها البعض، وقيام الثورة العربية في مصر في عام 1881م متزامنة مع انطلاق الثورة المهدية في السودان.

القيادة المركزية والمحلية للدولة المهدية وسياستها الداخلية : جهاز الدولة المركزي :-

كانت سياسة المهدي وفلسفته ترمي إلى إقامة دولة إسلامية وفق منظور ديني يستوعب متطلبات العصر، فأصبح الجهاز المركزي للدولة المهدية، يتكون من المهدي نفسه خليفة رسول الله ﷺ وله أربعة خلفاء في مقام الخلفاء الراشدين، عبد الله بن السيد محمد في مقام سيدنا أبو بكر الصديق، وعلي ود حلو في مقام سيدنا عمر بن الخطاب ومحمد المهدي السنوسي في مقام سيدنا عثمان بن عفان ولكنه لم يتجاوب مع الدعوة المهدية، ومحمد شريف حامد في مقام سيدنا علي بن أبي طالب⁽⁴⁾. ومن ثمّ تأتي المناصب المركزية الأخرى وعلى رأسها الجهاز القضائي والقانوني فهو من أهم المؤسسات المركزية في الدولة المهدية ويقف على رأسه قاضي الإسلام، ويحتل أمين بيت المال منصباً ووضعاً مهمّاً في إدارة الدولة المهدية فهو الذي يسيطر على مجمل النشاط الاقتصادي والمالي والإشراف على الحركة التجارية، كما كان للقيادة العسكريين

أمثال عبد الرحمن النجومي، وحمدان أبو عنجة، وعثمان دقنة، والزاكي طمل وضعهم السياسي المتميز في الجهاز المركزي للدولة المهديّة، فمزال الزخم الثوري يملأ الأفاق والدولة في مرحلة تثبيت دعائمها وأركانها⁽⁵⁾.

وهناك مجلس الأمناء والذي جاء تكوينه بعد استكمال عملية التحرير وتصفية الحكم التركي المصري والقضاء عليه نهائياً، فقد تشعبت الأعباء الإدارية عما كانت عليه أيام الثورة ممّا دفع المهدي لاختيار سبعة أمناء عهد إليهم النظر في جميع المسائل الإدارية والتنفيذية، وأمرهم ألا يقطعوا أمر إلا بعد عرضه على الخليفة عبد الله التعايشي وأخذ رأيه فيه، والأمناء السبعة هم: فوزي محمود كاتبه وأمين ختمه وهو المسؤول عن جميع المراسلات والمكاتبات الصادرة من مجلس الأمناء، ومحمد سليمان شقيق أحمد سليمان أمين بيت المال والشفيع رحمة الشايقي وعلي ود الفقيه خوجلي وهو من العلماء، وإسماعيل شجر الخيري الدنقلوي، وأحمد ودالنور، بالإضافة إلى الخليفة عبد الله التعايشي، فقد كان هذا الجهاز بمثابة الوزارة التنفيذية للدولة المهديّة⁽⁶⁾.

لقد وضع المهدي وهو في طور إعداد اللبنة الأولى لمشروع دولته الرسالية أتباعه وانصاره في مراتب متفاوتة، جعل خلفاءه الكبار في مراتب الخلفاء الراشدين، وزوجاته في مراتب زوجات الرسول ﷺ، وشاعره ود التويم في مرتبة حسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم وأتباعه عموماً في مرتبة الصحابة، والعامي منهم في مرتبة الصوفي عبد القادر الجيلاني مؤسس الطريقة القادرية، أما هو نفسه ففي مرتبة خليفة الرسول ﷺ⁽⁷⁾. وعلى هذا الأساس تعد الدولة المهديّة دولة دينية منهجاً وفكراً وسلوكاً تترسم خطى السلف الصالح وتعمل جاهدة لإعادة مجد الدولة الإسلامية.

وبعد إحكام الحصار على الخرطوم وتحريرها في 26 يناير 1885م، تحرك المهدي من ديم أبي سعد متجهاً إلى الخرطوم والتي صلى فيها الجمعة 30 يناير 1885م، وظل يدير دولته فيها حتى انتقل إلى أم درمان في أواخر شهر فبراير 1885م، وبنى فيها مسجداً صغيراً بالزنك فور وصوله لها، ومن ثمّ شرع في تأسيس المنازل من الطين والحجر والقش، فتوافد إليها الأنصار والأتباع من كل فج عميق لمبايعته ومناصرته حتى بلغ عدد سكان أم درمان مليون نسمة⁽⁸⁾. تلك كانت بداية تأسيس مدينة أم درمان عاصمة الدولة المهديّة والتي أطلق عليها المهدي اسم البقعة، فارتحلت مؤسسات الدولة المركزيّة من الخرطوم إلى أم درمان، ومن القرارات السياسية التي اتخذها المهدي عشية قدومه إلى أم درمان تصفية بقايا الحكم التركي المصري أفراداً

ومؤسسات، وتثبيت دعائم الدولة الجديدة، وتأمين جهازها السياسي والإداري، فأرسل قائده المتميز محمد عبد الكريم لاحتلال سنار، وحمدان أبو عنجة إلى جبال النوبة، وأرسل مجموعة من الأمناء والثقات إلى كسلا⁽⁹⁾. إنَّ الغرض من إرسال هذه البعثات العسكرية تأمين أطراف الدولة، واستكمال السيادة الوطنية لكافة المناطق السودانية ومن القرارات السياسية الكبرى التي اتخذها المهدي إصدار عملة قومية فكان هو أول حاكم سوداني يصدر عملة وطنية موحدة على نطاق الدولة، كان ذلك في فبراير 1885م⁽¹⁰⁾. ويعد تأسيس مدينة أمدرمان واتخاذها عاصمة للدولة الوليدة، وإصدار عملة وطنية للبلاد، رمزين مهمَّين لانتصار الثورة المهدية، وإعلاناً لمولد الدولة المهدية المستقلة، فقد تحولت أمدرمان من قرية صغيرة قائمة على سهل رملي فسيح إلى مدينة امتدت إلى ستة أميال، وتعيش في وسطها قبائل متعددة، والقوافل التجارية لا تنفك تصل إليها من الطريقتين التجاريين كردفان في الغرب، وبربر في الشمال، وبهذه التركيبة المختلطة كانت أمدرمان مؤهلة وبيئة مثالية لمولد الحركة الوطنية السودانية بشكلها الحديث. وقضية الانصهار الوطني والقومي كانت من الأمور المهمة التي أولاهها المهدي اهتمامه في بداية تأسيس دولته، ف جاء تكوين القيادة العليا للدولة المهدية مشتملاً على ذلك، فاختر المهدي لخلفائه اعتمد على معيار الكفاءة المختبرة فعلياً ضمن معايير أخرى، بحيث جاء اختيار خليفته الأول من منطقه بعيدة جغرافياً وعائلياً وقبلياً عن الوسط النيلي الشمالي الذي ينتمي إليه المهدي، وكذا الحال في اختيار القادة والخلفاء الآخرين، فالملاحظ ان اختيار الخلفاء الثلاثة شمل جهات السودان الغربية والوسطى والشمالية، مع إعطاء وضع متميز لأمر الشرق عثمان دقنه سياسياً وعسكرياً ممَّا يعكس قدرة المهدي وتوجهه الوطني والقومي في إرساء قواعد الدولة السودانية المتماسكة⁽¹¹⁾. ولا يغيب عن بالنا اهتمام المهدي ببناء قاعدة سياسية تنظيمية يستند إليها متمثلة في كيان الأنصار السند الشعبي للدولة المهدية، نتيجة للحراك الاجتماعي في وسطهم أصبحت لهم تصنيفات وأقسام فهناك أبنكار المهدية، وأنصار أبا، وأنصار قدير وهكذا فأدى كل هذا إلى زوبان التركيبة القبلية والجهوية وساهم في بلورة القومية السودانية.

جهاز الدولة الإقليمي والمحلي :-

وفيما يلي النظام الإداري والمحلي والإقليمي، فقد قسم المهدي البلاد منذ بداية دعوته إلى أقسام متعددة جعل على كل منها أميراً يحمل لواء الثورة فيها وعرفت هذه الأقسام بالإمارات، وفي سنة 1884م أمر المهدي بتغيير أسم الأمير واستبدله باسم العامل وبذلك عرفت كل الوحدات الإدارية

باسم العمالات، وتطابقت تقسيمات تلك العمالات لحد كبير مع تقسيمات النظام التركي المصري الإدارية مع إدخال بعض التغييرات التي اقتضتها ظروف الدولة المهديّة لتتلاءم مع الأوضاع السياسية والعسكرية الجديدة⁽¹²⁾. فالعامل في عمالته ينوب عن المهدي ويتمتع بكل سلطاته ولا يرجع إلى السلطة المركزيّة طالما أنّه يقضي بالأحوال الشرعية وينفذ ما يصدر إليه من السلطة المركزيّة. وأولى المهدي اهتمامه بالقضايا الاجتماعية والتربوية بغية خلق مجتمع مثالي، فعمل جاهدا لتسيير الزواج وذلك بتخفيض المهور وبساطة ولائم الأعراس، وأبطل بدعة النواح والبكاء على الميت والمبالغة في الحزن، كما اهتم بقانون النظام العام، وذلك بمنع النساء عن لبس الحلى الذهبية والفضية والتبرج، وسمح لهنّ بالزينة داخل بيوتهنّ، وحرم الرقص والغناء وضرب الدفوف، وتعاطي سائر المكيفات مثل التبّاك والسجائر وغيرها وإجمالا فقد طبق المهدي حدود الشريعة الإسلاميّة في كافة المحرمات مثل الخمر والزنا والسرقة⁽¹³⁾. ويمكننا القول أنّ المهدي قد وضع اللبّات الأولى لقانون النظام العام في السودان .

الصراع الفكري والسياسي في الدولة المهديّة :-

ومن المسائل الفكرية التي جابهت الدولة المهديّة صراعها مع العلماء، ذلك الصراع الفكري الذي أخذ حيزاً كبيراً من تاريخ الثورة والدولة المهديّة، فحاول المهدي إيجاد توليفة بين الفكر السلفي والصوفي قوامها العودة بالإسلام إلى مصادره الأولى القرآن الكريم والسنة النبوية، وتصفيته من مظاهر البدع والإضافات، فقرر إلغاء الانقسامات الصوفية وإبطال العمل بالمذاهب الدينية، ليربط التشريع الإسلامي بالظروف الزمانية والمكانية المتغيرة، فالمهدي يعتقد بأنّ التجديد حركة تخضع لمصلحة الناس واصفاً الأئمة المجتهدين السابقين بأنهم رجال ونحن رجال ولو أدركونا لأتبعونا فلكل وقت ومقام حال ولكل زمان وأوان رجال⁽¹⁴⁾.

وتأتي معارضة العلماء لدعوة المهدي لسبب ديني قائلين إنّهم لم تتوفر فيه الشروط المعروفة عن المهدي كما وردت في الكتب الدينية، فهو مثلاً لم يولد بالمدينة، ولم يظهر بجبل ماسا، لذلك عدوه كذاباً، وخارج عن النظام الشرعي المتفق عليه وعلى سلطة خليفة المسلمين، فاصدر العلماء رسائل كذبت اقوال المهدي، ودعت الناس إلى الانفضاض من حوله، وإلا أصبحوا كفرّة منافقين، ومن أبرز العلماء الذين عارضوا المهدي أحمد الأزهري شيخ عموم غرب السودان، والمفتي شاعر الغزي والأمين الضيرر وغيرهم⁽¹⁵⁾، ورداً على هؤلاء العلماء أصدر المهدي عدداً من المنشورات التي تتحدث عن أحقيته

بالمهدية، قال فيها إنها رسالة كلفه الله والرسول بها لبعث الدين من جديد وإحياء سنة المصطفى ﷺ، وإزالة النظام التركي ودولته التي حادت عن الطريق القويم واستبدلت القوانين الشرعية بقوانين وضعية، وعليه فإن من أنكر مهديته يعتبر كافراً خارجاً عن الملة الإسلامية .

وتعد قضية الأشراف من أخطر القضايا والأزمات في تاريخ الدولة المهدية كونها قضية إجتماعية وسياسية معقدة، والأشراف هم أقرباء المهدي وعشيرته، فبعد استقرار المهدي في الجزيرة أبا لحقت به أسرته وأهله الذين كانوا يتنقلون من مكان لآخر بحثاً عن الأخشاب الجيدة لاستخدامها في صناعة المراكب مهنة الأسرة التقليدية، ويمكننا أن نؤرخ أن استقرار هذه الجماعة بشكل رسمي في الجزيرة أبا كان في عام 1867م، ومهما يكن من أمر فإن الأشراف شكلوا قوة اجتماعية متميزة في حركة المهدية، ونظرا لعلاقتهم مع المهدي ووضعهم الاجتماعي والطبقي، فإنهم كانوا يتطلعون إلى الامتيازات والهيمنة على المراكز السياسية والقيادية في جهاز الدولة الإداري، مستندين على صلة قرابة الرحم التي تربطهم بالمهدي، فأدى هذا إلى طغيانهم وفسادهم واستحقارهم للمكونات الاجتماعية الأخرى داخل الدولة المهدية⁽¹⁶⁾، وقد حاول المهدي ردهم وتقويم سلوكهم هذا، ولما يئس من ذلك استاء منهم، وفي آخر جمعة من شهر شعبان 1302هـ الموافق 12 يونيو 1885م وبعد أن فرغ من الخطبة أشار إلى جموع المصلين في المسجد بالجلوس وقال لهم : أيها الناس إنني مللت من النصح والذاكرة لأقاربي الأشراف الذين تمادوا في الطيش والغباء وظنوا أن المهدي لهم وحدهم ثم مسك توبه ونفضه ثلاث مرات وقال أنا بريء منهم وكونوا أنتم شهودا على بين يدي الله تعالى⁽¹⁷⁾ . وكان هذا الموقف وماترتب عليه من إجراء وقرار تجاوز فيه المهدي روابط الدم والقرابة بالأشراف لبناء دولة ميزانها العدل والتساوي بين جميع عناصرها ومكوناتها .

النظم المالية والعسكرية والقضائية للدولة في عهد المهدي :- النظام المالي :-

اهتم المهدي منذ البداية بتنظيم الإدارة المالية على أن تطابق الشرع الإسلامي في طريقة جمعها وتقسيمها، فكان الدخل يجمع بين مصدرين، الزكاة كركن من أركان الإسلام والغنائم التي يتحصل عليها من المدن المفتوحة فتصادر أموال الحكومة السابقة وما كان يمتلكه الإداريون المصريون والأتراك من أموال في بيوتهم باعتبار أنهم تحصلوا عليها عن طريق الرشاوي والظلم، وبعد جمع هذه الأموال بدأ النظر في طريقة حفظها وتقسيمها، إن بداية تأسيس بيت المال تعود الى أيام المهدي في جبل قدير، وبعد تحرير الأبيض في عام 1883م عين المهدي أمينا لبيت المال وهو أحمد سليمان ومنحه سلطات واسعة⁽¹⁸⁾ .

سعت الدولة المهديّة سعياً حثيثاً لتنظيم حركة الأسواق إدارياً وتجاريّاً راميةً من وراء ذلك الخروج بالمجتمع السوداني من البيئة الرعوية القبليّة الى مشارف مجتمع الإنتاج السلعي البسيط وكانت نشأة الأسواق تدور حول اقتصاد السوق البسيط المعتمد على قاعدة الإنتاج الزراعي المحدود وفي هذا الإطار تطورت الأسواق الموسمية إلى أسواق مستديمة وعلى الرغم من أن فترة المهدي لم تشهد إجراءات كبرى لتنظيم السوق وإنما كانت هناك مؤشرات عامة منها أيلولة كل المؤسسات والمصالح والمحال التجارية لبيت المال، وكان الهدف من ذلك إخضاع النشاط التجاري والاقتصادي لسلطة الدولة ويقودنا الحديث عن النظام المالي والاقتصادي للدولة المهديّة عن نظام ملكية الأرض في عهد المهدي فقد كانت فترة تدخل واسع من جانب الدولة في نظام ملكية الأرض واعتمد المهدي في تدخله على سلطته الدينيّة ونظام ملكية الأرض المستمد منها، فالأرض ملك لله، والمهدي خليفة الله في الأرض فهو المتصرف فيها، وقد أدت هذه السياسة إلى فتح أراضي السودان الأوسط الزراعيّة أمام القبائل الرعوية لتتصرف فيها وتستفيد من خبراتها⁽¹⁹⁾ وبهذا يكون المهدي قد عمل بالمبدأ الاقتصادي الأرض لمن يفلحها ويستصلحها .

نظام الجيش :-

للجيش مكانة عظيمة في جهاز الدولة المهديّة إبان سنوات الثورة 1881م — 1885م وبعد قيام الدولة في يناير 1885م، فشارك الجيش بفصائله المختلفة في تثبيت أركان الدولة وتأمينها، وفي الصراع حول السلطة والحكم، وفي الحروب الداخلية والخارجية، ويعتبر المهدي أول حاكم سوداني يكون جيشاً متفرغاً على النسق الحديث في تاريخ السودان، فأصدر المهدي في قدير أول منشور خاص بتنظيم الجيش، فقسم الجيش إلى ثلاثة أقسام وجعل كل قسم تحت قيادة أحد خلفائه، كما جعل لكل خليفة راية، ويقودها الخليفة عبد الله وهي لقبائل غرب السودان الراية الزرقاء الراية الخضراء ويقودها علي ود حلو وهي لقبائل وسط السودان، الراية الحمراء يقودها الخليفة محمد شريف وهي لقبائل شمال السودان⁽²⁰⁾، وقسمت الرايات إلى أرباع، والأرباع إلى رأس مئآت، وكانت تلك التقسيمات تقوم على أساس قبلي، رغم أن الجيش كان لدولة مركزية تسعى لتوحيد البلاد، إلا أنه حمل في تكوينه جذور الولاء القبلي والجهوي وذلك على حساب النزعة القومية⁽²¹⁾ .

وخلال الأشهر الخمسة التي حكمها المهدي تحول الجيش إلى مهام تأمين الدولة وبتحطم الطمأنينة في أنحاءها، فقد وجه المهدي همه بعد إقامته في أم درمان إلى إخضاع الحاميات التي لم تخضع لحكمه بعد، فأوفد محمد عبد

الكريم علي رأس قوة إلى سنار وبعث حمدان أبو عنجة إلى جبال النوبة لإخضاع أهالي الجبال الذين تمردوا وقطعوا الطريق بعد ارتحال المهدي من قدير⁽²²⁾ وأمر المهدي حمدان أبو عنجة ألا يبادرهم بالحرب بل يدعوهم للطاعة فإن رفضوا حاربهم، وفي شهر مايو 1885م بعث المهدي بكتيبة إلى كسلا وكانت كسلا في تلك الفترة تعاني من الحصار وكتب أهلها إلى المهدي يسألونه أن يبعث إليهم أمناً من عنده فأجابهم على ذلك، وعندما وافته الأخبار أن الإنجليز هددوا دنقلا أرسل قوة عسكرية علي رأسها عبد الرحمن النجومي في مارس 1885م وأمره أن يعسكر في المتمة، وطلب من محمد الخير في بربر استنفار جيشه والاستعداد لمطاردة الإنجليز وبينما هو في هذه الاستعدادات اتاه الخبر بإخلاء الإنجليز لمديرية دنقلا فأمر المهدي بالزحف عليها واحتلالها⁽²³⁾. وعليه يمكننا القول أن جيش الدولة المهدية ظل مواصلاً لطبيعته الحربية القتالية ولكن بوتيرة أقل مما كان عليه الحال إبان سنوات الثورة .

النظام القضائي :-

وفي مجال القضاء والتشريع كان هدف المهدي الأول هو إقامة دولة إسلامية مماثلة للنظام الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاعتمد النظام القضائي في دولته على القرآن والسنة، غير أن الظروف اضطرت المهدي في بعض الأحيان لإصدار تشريعات في بعض المسائل اعتبرت سوابق قضائية، وأهم هذه التشريعات هي التي تعلقت بوضع المرأة ونظام ملكية الأرض فقد أدى نشاط الثورة المهدية العسكري إلى زيادة نسبة الطلاق والعلاقات غير الشرعية بين النساء والرجال فأصدر المهدي عدداً من القوانين والتشريعات في هذا الشأن، لكي يعود الاستقرار إلى المجتمع السوداني الذي تعرض لهزات عنيفة خلال الفترة التي تمكن فيها السودانيون من إزالة الحكم التركي المصري⁽²⁴⁾. تعتبر المؤسسة القضائية في الدولة المهدية من أهم مؤسسات الحكم المركزية، ويتولى الإشراف عليها قاضي الإسلام وهو الذي ينظر في الدعاوي من الأفراد وينظر في الاستئنافات، ويصدق على أحكام القصاص، وأول من تولى قاضي الإسلام أحمد ود جبارة ثم عبد الله ود جلاب، وكلاهما استشهد في معارك الثورة المهدية، ثم تولى المنصب أحمد ود علي في عهد الخليفة عبد الله التعايشي⁽²⁵⁾.

السياسة الخارجية للدولة المهدية في عهد المهدي

السياسة الخارجية هي ذلك السلوك الذي تتبعه إحدى الدول عبر مسؤوليها وصانعي قراراتها في وقت معين خارج حدودها السياسية والجغرافية، بقصد إنجاز هدف أو أهداف سياسية أو استراتيجية خارجية وتسعى الدولة

في تنفيذ سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها أو تقليل الضرر الناشئ من تأثرها بما يجري على الساحة الدولية تتداخل فيها المصالح وتتشابك فيها العلاقات، وعليه فإنَّ أي قرار يؤخذ في إطار سياسة الدولة الخارجية يجب أن ينطلق من اعتبار طبيعة المجتمع الدولي و تعقيداته السياسية الاقتصادية والعسكرية⁽²⁶⁾.

إنَّ السياسة الخارجية لأي دولة هي في الأساس انعكاساً لسياستها الداخلية، فهناك عوامل اقتصادية واجتماعية وتاريخية وجغرافية وذاتية تتحكم في صياغة العلاقات الخارجية للمجتمع المعني⁽²⁷⁾ ونظراً لأنَّ الدولة المهديّة دولة ناشئة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، وخرجت للمجتمع الدولي بعد صراع عنيف مع النظام التركي المصري في السودان ولم تجد الفرصة الكافية لبناء قدراتها الذاتية الموضوعية، واستكمال وحدتها، فوجدت نفسها في مواجهة دول متقدمة عليها حضارياً وتقنياً، وهي تتقدم نحو المناطق الاستراتيجية في العالم في تسابق استعماري شرس، فتصادمت مصالحها مع المصالح الاستعمارية، وتضافرت كل هذه العوامل وأثرت على توازن القوى العالمية، ممَّا عرقل من عملية سير سياسة الدولة المهديّة الخارجية وبرنامجهما الوطني والإقليمي⁽²⁸⁾.

بدأ المهدي سياسته الخارجية منذ استقراره في جبل قدير فبعث رسالة إلى السلطان محمد يوسف سلطان مملكة وداي في تشاد، وبعث رسالة إلى محمد أحمد السنوسي زعيم الطريقة السنوسية في ليبيا، وعرض عليه أن يكون خليفته الثالث في مقام سيدنا عثمان بن عفان، وبعث كذلك برسالة إلى الشيخ حياتو بن سعيد حفيد الشيخ عثمان دان فديو في شمال نيجيريا، كما بعث برسالة إلى الشيخ رابح فضل الله في وسط غرب إفريقيا، فالملاحظ أنَّ جميع هذه الرسائل كانت وجهتها غرب إفريقيا، هل يرجع ذلك إلى انتشار فكرة المهدي المنتظر في غرب إفريقيا؟ وبالتالي تجد التربة الصالحة للقبول، أم أنَّ للعامل الجغرافي دوره في توجيه الرسائل إلى غرب إفريقيا القريب من المجتمع المهدي في قدير، أم كان للسيد عبد الله التعايشي دوره في توجيه النشاط الخارجي إلى غرب إفريقيا لإدراكه بظروف وطبيعة المنطقة⁽²⁹⁾.

وبعد أن استتب الأمر للمهدي داخلياً وآلت إليه مقاليد السلطة والحكم في يناير 1885م، التفت إلى تنظيم العلاقات الخارجية لدولته والخروج بها من مرحلة التنظير إلى الواقع العملي الملموس وسلك في بداية أمره مسلك التبشير والدعوة السلمية، باعتبار أن الدعوة المهديّة دعوة عالمية يجب أن تسود كلَّ أرجاء العالم الإسلامي، فكتب عدداً من الرسائل إلى كل من الخديوي توفيق

خديوي مصر، وإلى علمائها وسائر أهلها، وإلى إمبراطور الحبشة يوحنا الرابع، وإلى أهالي المغرب ومراكش بل عيّن لهم محمد الغالي أميراً، كما خاطب والي فأس الحسن بن محمد بن عبد الرحمن موضحاً الأسباب التي دعت به إلى تعيين محمد الغالي والياً، وأيضاً إلى عشرة من أمراء بني شنقيط في موريتانيا يدعوهم إلى الانخراط في دعوته ويعلمهم بتعيين محمد تقي الدين عاملاً عليهم. وخارج إفريقيا خاطب المهدي أهالي الحجاز عندما أتاه وفد منهم وعيّن لهم عثمان نور الدين عاملاً عليهم، وأرسل الحاج عبد الله الكحل عاملاً على بلاد الشام⁽³⁰⁾.

ومضمون هذه الرسائل يحتوي على عالمية الدعوة المهدية والانخراط في دولتها سلماً وطوعاً، بالاعتماد على الزعماء والقادة في كل المناطق، وممّا يؤخذ على السياسة الخارجية للمهدي أنّها ألقت أعباء ومهاماً فوق قدرات الدولة المهدية التاريخية والفكرية خصوصاً وأنّ الدولة المهدية مازالت في مرحلة تكوينها وتثبيت دعائم حكمها الداخلي، وقد عبر المهدي عن جوهر سياسته الخارجية في قوله: وكما صليت بمسجد الأبيض تصلي بمسجد الخرطوم، ثمّ مسجد بربر، ثمّ مسجد المدينة المنورة، ثمّ مسجد مصر ثم مسجد العراق، ثمّ مسجد الكوفة، ويوضح هذا القول اتجاه السياسة الخارجية صوب العالم الإسلامي في أول الأمر، تعقبها مرحلة الفتوحات المهدوية على مستوى العالم، تمشياً مع قوله في رسالته إلى حسين باشا زعيم قبيلة العبابدة والتي ذكر فيها أنّ موضوع أمرنا الدين وجهاد أعداء الله، وقد انتهى أمرهم في السودان، فعزمتنا بإرادة الله على التفرغ لغيرها من البلدان⁽³¹⁾.

وصفوة القول عن السياسة الخارجية للدولة المهدية في عهد المهدي، نجد أنّها ارتكزت أساساً على الفهم التقليدي لعالمية الدعوة المهدية وسيادتها على العالم الإسلامي أولاً، ثمّ الانطلاق عبر الفتوحات المهدوية لنشرها عالمياً، وهكذا بدأ المهدي رسم سياسته الخارجية عبر منشوراته ورسائله، لكن وفاته المبكرة في 22 يونيو 1885م حالت دون تطبيق هذه السياسة على الواقع العملي، كما أنّها أدت إلى انفجار الصراع حول السلطة بين الأطراف المختلفة وانعكس أثرها على استقرار الدولة المهدية⁽³²⁾.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة التاريخ السياسي للدولة المهديّة خلال الفترة من 26 يناير 1885م وحتى 22 يونيو 1885م، وهي الفترة التي تولى فيها محمد أحمد المهدي قيادة الدولة، والفترة رغم قصرها إلا أنّها تعد مؤشراً قوياً ومحكاً حقيقياً لتطبيق فكرة المهدي المنتظر على أرض الواقع على يد منظرها في أرض السودان، فقد كانت سياسة المهدي وفلسفته تهدف إلى إقامة دولة دينية تستوعب متغيرات العصر ومتطلباته في الوقت الذي اندفعت فيه أوروبا بحضارتها ومدينتها نحو بلدان القارة الإفريقية، مما حتم التعامل مع هذا الواقع الدولي والمحلي المعقد وفق رؤية حكيمة غير أن وفاة المهدي المبكرة في 22 يونيو 1885م حالت دون ذلك .

النتائج والتوصيات :-

النتائج :-

1. استطاع المهدي أن يؤسس نظاماً سياسياً متكاملًا تمثل في القيادة العليا للدولة والتي هو على رأسها، ومجلس الأمناء المؤسسة التنفيذية للدولة ويقف عليها الخليفة عبد الله والمؤسسات المركزية الأخرى مثل بيت المال، وقاضي الإسلام .
2. على الصعيد المحلي والإقليمي قسمت البلاد إلى عمالات ووحدات إدارية صغيرة لتسهيل عملية إدارتها ومراقبتها مركزياً.
3. ركز المهدي جهده للاهتمام بحركة المجتمع وفق الضوابط الأخلاقية الشرعية، وذلك للنهوض بالأمة السودانية.
4. واصل الجيش الذي أعده المهدي إبان سنوات الثورة وفق المنظور الجهادي مهامه الحربية لتأمين الدولة عسكرياً والاستعداد لحركة الفتوحات المهدوية.
5. كانت السياسة الخارجية للمهدي منسجمة مع التصور الفلسفي والأيدولوجي لفكرة المهدي المنتظر وعالميتها.

التوصيات :-

توصي الدراسة بالبحث والتنقيب في المجالات الأخرى الاجتماعية والفكرية والاقتصادية للدولة المهديّة إبان تولي المهدي وتصديه لقيادة الدولة .

المصادر والمراجع

- (1) محمد محبوب مالك : المقاومة الداخلية لحركة المهديّة 1881م - 1898م، ط1 دار الجيل بيروت 1407هـ / 1987م، ص، 65.
- (2) محمد إبراهيم ابوسليم : الحركة الفكرية في المهديّة، ط3، دار جامعة الخرطوم للنشر 1989م، ص، 81.
- (3) بشير كوكو حميدة : صفحات من التركيّة والمهديّة ،دار الارشاد الخرطوم 1389هـ/1969م ص ، 215.
- (4) منشورات المهدي ،تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم ،دار الجيل بيروت ط2 ،1979م ص، 70.
- (5) نعم شقير : تاريخ السودان ،الدار السودانية للكتب 1408هـ / 1988 ص 601 .
- (6) محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث 1820 - 1955م شركة الامل للطباعة ص 158 .
- (7) محمد ابراهيم ابو سليم : المرجع السابق ص 81 .
- (8) سليمان كشة : تأسيس مدينة الخرطوم والمهديّة ص 25.
- (9) محمد سعيد القدال : المرجع السابق ص 158.
- (10) القدال،محمد سعيد القدال : المرجع السابق ص 159 .
- (11) عبدالعزيز حسين الصاوي ومحمد علي جادين ،الثورة المهديّة مشروع رؤية جديدة،شركة الفارابي للنشر ط1 1407هـ / 1987م ،ص 59 .
- (12) حسن أحمد ابراهيم : تاريخ السودان الحديث الخرطوم 1976 ،ص 69 .
- (13) منشورات المهديّة : تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم ،دار الجيل بيروت ط2 1979م ص 165.
- (14) محمد ابراهيم ابو سليم : المرجع السابق ،ص81 .
- (15) عبدالله علي ابراهيم : الصراع بين المهدي والعلماء ،دار نوبار للطباعة 1994م ص25.
- (16) منشورات المهدي ،المرجع السابق ص 355.
- (17) شقير نعم ،المرجع السابق ص 598 .
- (18) ب،م ،هولت : المهديّة في السودان ،ترجمة د. جميل عبيد ،مراجعة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى ،دار الفكر العربي ص 140.
- (19) محمد سعيد القدال : المرجع السابق المرجع السابق ص 176.
- (20) ب ،م هولت :المصدر السابق ص 131.
- (21) محمد سعيد القدال : المرجع السابق ص 172.
- (22) مكي الطيب شبيكة : المرجع السابق ص 364 .
- (23) نعم شقير : المرجع السابق ص 588.

- (24) حسن أحمد ابراهيم : المرجع السابق ص 70 .
- (25) ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان ،الدار السودانية للكتب 1408هـ / 1988م ص 158.
- (26) رحاب جلال الدين خالد : الخليفة عبدالله وصناعة القرار السياسي في الدولة المهدية 1885 – 1989م ،مطبعة آفاق للطباعة والنشر 2008 ، ص 14,15 .
- (27) محمد سعيد القدال : المرجع السابق ص 190.
- (28) رحاب جلال الدين خالد : المرجع السابق ص 190 .
- (29) محمد سعيد القدال : المرجع السابق ص 191.
- (30) محمد ابراهيم ابو سليم : المرجع السابق ص 41.
- (31) مكي الطيب شبيكة : المرجع السابق ص 364 .
- (32) دباخ حنان : الثورة المهدية في السودان 1881 1899-م ،(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة محمد خضر ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 201 ص 52 .